أبناء الوطن يستذكرون العمل الدؤوب للآباء في بناء الدولة الديمقراطية

الكويت تحتفل اليوم بالذكرى الـ51 لإقرار الدستور

■ الدستور يعتبر الوثيقة الكبرى الأولى والأساسية في حياة شعب الكويت التي تحدد نظام الدولة

الراحل يتسلم نسخة من الدستور

افتتاح المجلس التأسيسي

■ وثيقة الدستور ضمان لتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية

يتظر الكويتيون بكثير من التقدير والاجلال الى يوم 11 نوفمبر من عام 1962 ففي مثل هذا اليوم قبل 51 عاما صادق امير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الـ11 لدولة الكويت على دستورها.

ويعتبر الدستور الوثيقة الكبرى الاولى والاساسية في حياة شعب الكويت التي تحدد نظام الدولة وتنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وأكد الشيخ عبدالله السالم رحمه الله في كلمته التي جاءت في مقدمة الدستور انه جاء «رغبة في استكمال اسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز وايمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية وسعيا نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره».

وجاءت احكام الدستور في مجملها لترسيخ الاسس والثوابت التي سارت عليها الكويت منذ نشأتها من حيث الاعتماد على اسس الشورى في تصريف جميع الامور اليومية والمستجدات الطارئة عليهم.

وعندما انتخب الكويتيون المجلس التاسيسي في يناير عام 1962 ليتولى وضع دستور دولة الكويت وينظم السلطات والحريات شكل المجلس لجنة لاعداد مشروع الدستور تتالف من خمسة اعضاء مهمتها اعداد دستور ينظم كيان دولة الكويت وينظم السلطات والحريات على ان يتم عرضه على سمو امير البلاد.

والقى الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم في جلسة افتتاح المجلس التاسيسي كلمة قال فيها «باسم الله العلي القدير نفتتح اعمال المجلس التاسيسي الذي نقع على عاتقه مهمة وضع اساس الحكم في المستقبل».

واضاف «اختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده ان تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على اكمل وجه واحسنه والله ولي التوفيق».

وبعدها تم انتخاب المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التاسيسي وانتخب الدكتور احمد الخطيب نائبا للرئيس.

واول مهمة قام بها المجلس التاسيسي تشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور التي ضمت خمسة اعضاء هم المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التاسيسي وسمو الامير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وكان في حينها وزيرا للداخلية ورئيس لجنة اعداد مشروع الدستور المرحوم حمود الزيد الخالد الذي كان وزيرا للعدل ويعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس التاسيسي وأمين سر اللجنة والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيسي.

وتولى سكرتارية اللجنة الامين العام للمجلس التاسيسي علي محمد الرضوان وشارك في اجتماعات اللجنة الخبير القانوني محسن عبدالحافظ الى جانب الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان.

واعتبرت مشاركة الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم رحمه الله في اللجنة مبادرة سياسية لأول مرة في تاريخ الكويت البرلماني سبقتها رئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح للمجلس التشريعي عام 1938.

وعقدت لجنة الدستور 23 جلسة كانت الاولى يوم السبت 17 مارس 1962 والاخيرة في 27 اكتوبر 1962 ثم احالة اللجنة مشروع الدستور بأكمله الى المجلس التاسيسي لمناقشته واقراره.

وبدأ المجلس التأسيسي النظر في مشروع الدستور في 12 أغسطس 1962 وفي جلسته المنعقدة بتاريخ 30 أكتوبر من العام نفسه تمت تلاوة مواد مشروع الدستور مادة مادة ثم اخذ التصويت على المشروع وذلك بالمناداة على الأعضاء فردا فردا وتمت الموافقة عليه بالاجماع من جميع اعضاء المجلس وأقر المجلس مشروع الدستور بالاجماع بجلسته المنعقدة في 3 نوفمبر 1962.

وقدم رئيس المجلس التاسيسي الدستور الجديد الى الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح بقصر السيف في الثامن من نوفمبر 1962 ثم القى كلمة قال فيها «انه لشرف كبير لزملائي اعضاء لجنة الدستور ولشخصي ان نتقدم الى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التاسيسي بمشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على اساس المبادىء الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت».

وصادق الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم على الدستور بعد ثلاثة ايام من تاريخ رفعه اليه وتم اصداره وكان على الصورة التي اقرها المجلس وتم نشره في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره.

وبعد مضي 72 يوما فقط على اقرار الدستور اجريت في 23 يناير 1963 اول انتخابات شاملة في الكويت لانتخاب اعضاء مجلس للامة وكان ذلك ايذانا رسميا ببدء العمل بالممارسة السياسية بموجب احكام الدستور الجديد كما كان المدخل الذي نفذت من خلاله حدود سلطات البلاد الرئيسية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويتالف دستور الكويت من 183 مادة موزعة على خمسة ابواب اولها عن الدولة ونظام الحكم والثاني عن المقومات الاساسية للمجتمع الكويتي والثالث عن الحقوق والواجبات العامة والرابع عن السلطات الذي اشتمل على خمسة فصول جاء الاول منها على شكل احكام عامة والثاني عن رئيس الدولة والثالث عن السلطة التشريعية والرابع عن السلطة التنفيذية والخامس عن السلطة القضائية اما الباب الخامس من الدستور فقد احتوى على نصوص الاحكام العامة والمؤقتة.

واوضحت المذكرة التفسيرية للدستور التي تعتبر بمنزلة العمود الفقري لمواد الدستور التصور العام لنظام الحكم في البلاد وفسرت كل المواد التي قد تخضع لأكثر من تفسير او اجتهاد.

وفي 10 فبراير من عام 1980 شكل الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح لجنة للنظر في تنقيح الدستور تكونت من 35 عضوا.

وعقدت لجنة تنقيح الدستور اول اجتماع لها في 19 فبراير 1980 وحضر الاجتماع الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح والقى خطابا في الجلسة مطالبا الاعضاء بالحفاظ على الدستور وصيانة مبادئه الاساسية ومشددا على المسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة لخدمة شعب الكويت وتحقيق امنه ورخائه واستقراره.

وانهت لجنة تنقيح الدستور اعمالها يوم 22 يونيو 1980 بعد ان عقدت عدة اجتماعات استمرت 18 اسبوعا واطلعت خلالها على 13 تصورا من الحكومة وتصور واحد من الاعضاء.

وكان دستور الكويت في ايام الغزو العراقي لدولة الكويت في اغسطس 1990 بمنزلة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج وعززت تمسكهم بشرعيتهم فأهل الكويت في الداخل صمدوا ورفضوا التعاون مع الغزاة فيما اجتمع الكويتيون في الخارج بجدة في اكتوبر 1990 واعلنوا تمسكهم بدستورهم.

وقال الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الصباح في المؤتمر الشعبي بجدة ان «الكويتيين عاشوا منذ القدم في اجواء من الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في اطار دستورنا الذي ارتضيناه».

من جهته قال عبدالعزيز الصقر رحمه الله في كلمته امام المؤتمر ان «استرشاد دستور الكويت بتجارب الدول الاخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة فجاء بمنزلة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج».

وبعد ان من الله على الكويت بنعمة التحرير وجه الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد كلمة للشعب الكويتي في العشر الأواخر من رمضان في السابع من ابريل 1991 قال فيها ان «الشورى والمشاركة الشعبية في امور البلاد كانت طبيعة الحياة في بلدنا ولها طرق عدة الا ان عودة الحياة النيابية هي ما اتفقنا عليه في المؤتمر الشعبي بجدة».

واضاف الامير الراحل «ووفاء بهذا العهد فقد قررنا بعد ان تستقر الاوضاع وتبدأ مسيرة الحياة ويعود اهل الكويت الى اهلهم ان تجري الانتخابات النيابية خلال السنة المقبلة باذن الله تعالى حسب ما نص عليه دستورنا».

تفعيلاً للدور المجتمعي في إعداد وتأهيل العنصر البشري

رابطة أعضاء هيئة التدريب في «التطبيقي» تنظم ملتقى علميا في ديسمبر المقبل

محمد الهاجري

تهاني حاجي

اعلنت رابطة أعضاء هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تنظيم ملتقى علمي تحت شعار «مؤسسات التدريب التقني والمهني.. تطلعات نحو تحقيق رؤية الكويت التنموية 2035» وذلك خلال الفترة من 2 5 ديسمبر المقبل.

وقال رئيس اللجنة العليا للملتقى ورئيس رابطة أعضاء هيئة التدريب محمد سعد الهاجري لـ «كونا» أمس ان الملتقى يأتي تفعيلا للدور المجتمعي للرابطة وانطلاقا من الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التدريبية في إعداد وتأهيل العنصر البشري في تغطية احتياجات ومتطلبات التنمية.

وأكد الهاجري حرص الرابطة على ترسيخ دورها وبلوغ أهدافها الكاملة بتكاتف الجهود وتضافر المشاركات وتوحيد الأفكار لوضع برامج تخدم احتياجات أعضاء الهيئة وأنشطة مفيدة في مختلف النواحي المهنية والعلمية والاجتماعية والترفيهية لاكتساب خبرات ومهارات تحقق الغاية المنشودة.

واضاف ان تحقيق هذه الرؤية التنموية يتطلب تكامل وتضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني وروابطه المهنية مع مؤسسات القطاع العام والخاص والاهتمام بالاستراتيجية التنموية المعنية بقطاع التنمية البشرية وخاصة برامج التأهيل والتدريب وتطوير كفاءة وأداء الموارد البشرية المواطنة وتعزيز أدوارها وتفعيل مساهمتها الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في البلاد.

من جانبها قالت رئيسة اللجنة المنظمة للملتقى تهاني حاجي في تصريح مماثل ل«كونا» ان الكويت حددت رؤيتها بالتحول إلى مركز مالي وتجاري ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس فقد أعدت خططا تنموية قصيرة وطويلة المدى اضافة الى الاستراتيجية التنموية التي تتعلق بقطاع التنمية البشرية والمجتمعية.

واضافت حاجي ان الكويت تنتهج سياسات وبرامج عمل تعنى بالتأهيل والتدريب ودعم العمالة الوطنية لتعزيز إنتاجيتها وتفعيل أدوار ومساهمات مؤسسات التعليم والتدريب وتطوير الموارد البشرية.

من جهته قال الأمين العام لمنتدى التطوير الوظيفي الخليجي الدكتور فهد الفضالة ان هذه الفعاليات العلمية المتخصصة تناقش قضايا مهمه وجوانب اساسية ذات علاقة مباشرة بالموارد البشرية وإعدادها مشيدا بقدرة مؤسسات العمل في القطاع الخاص والمشترك على اداء أدوارها التنموية وتحمل مسؤوليتها المجتمعية نحو جذب وتأهيل الموارد البشرية المواطنة.

واكد الفضالة ان تلك المؤسسات تساهم في إتاحة الفرصة لاستخدام الموارد البشرية المواطنة ضمن قوة العمل فيها مشيرا الى ان المراقب والمتابع لأوضاع قوة العمل يلاحظ أن المؤشر يميل بشكل كبير نحو العمالة الوافدة على الصعيد الكمي والكيفي. وذكر ان سياسات وبرامج الإحلال الوظيفي للكوادر الوطنية تبدو قاصرة إضافة إلى خطورة العمالة الوافدة بشكل عام على الأمن الاجتماعي والاقتصادي بدولة الكويت وتأثيرها السلبي على اقتصاديات ومسيرة التنمية.

المؤتمر أصدر إعلان بكين حول تعزيز الحوكمة

ديوان المحاسبة يشارك في أعمال مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين بالصين

شعار الديوان

اختتمت المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا «الإنتوساي» أعمال مؤتمر «الإنكوساي» الحادي والعشرين الذي استضافه المكتب الوطني للرقابة المالية في الصين خلال الفترة من 22-27 اكتوبر 2013 بإصدار إعلان بكين حول تعزيز الحوكمة الجيدة والخروج بعدة توصيات تدعم مسيرة منظمة «الإنتوساي».

شارك ديوان المحاسبة في المؤتمر بوفد رفيع المستوى برئاسة وكيل الديوان إسماعيل القانم وعضوية كل من مدير إدارة المنظمات الدولية فيصل الانصاري ومدير إدارة الرقابة على الجهات الملحقة للخدمات العامة عصام المطيري وكبير مدققين بالمراقبة الأولى لإدارة الرقابة على الجهات الملحقة للخدمات الاجتماعية ذعار العتيبي.

وقد أصدرت أجهزة الرقابة المالية العليا المشاركة في مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين في ختام اجتماعاتها «إعلان بكين» حول تعزيز الحوكمة الجيدة وجاء في الإعلان أن منظمة «الإنتوساي» ومنذ إنشائها عام 1953 تعمل بحيوية وإبداع تماشيا مع شعار المنظمة «الخبرة المتبادلة تفيد الجميع» لنشر أفكار ومعايير الرقابة المالية الوطنية بشكل مكثف من خلال تبادل الأفكار والتعاون داخل مجتمع الرقابة المالية الدولية، خاصة وهي تحتفل بالذكرى الستين لتأسيسها.

وقد وفرت «الإنتوساي» الدعم المتبادل لتعزيز تبادل الأفكار والمعارف والخبرات، وكانت بمثابة صوت أجهزة الرقابة المالية العامة العليا المعترف به داخل المجتمع الدولي، وحفزت أجهزة الرقابة المالية العليا الأعضاء على النهوض بأدائها على نحو مستمر.

كما شجعت الحوكمة الجيدة من خلال تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية على مساعدة حكوماتها في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة والحفاظ على المصداقية ومكافحة الفساد وتعزيز ثقة الجمهور وحماية مصالح مواطنيها، واستعراض المؤتمر تطور الإنتوساي على مدى العقود الستة الماضية والخبرات العملية المتكونة لدى الأجهزة الرقابية الأعضاء، حسب ما يلي:

- أصبحت المعلومات والعولمة السمتين الغالبتين في مجتمعات القرن الحادي والعشرين، الامر الذي يضع الأجهزة العليا للرقابة المالية في مواجهة تحديات جديدة للنهوض بالحكومة الوطنية، ويفتح أمام الإنتوساي فرصا جديدة للخوض في معالجة قضايا عالمية.

في اطار الاتفاقية بين وزارة الصحة والشبكة الصحية الجامعية بتورنتو

مركز مكافحة السرطان يستضيف فريقاً طبياً كندياً متخصصاً بسرطان الثدي

أحمد العوضي

يستضيف مركز الكويت لمكافحة السرطان اعتبارا من يوم أمس وحتى 21 نوفمبر الجاري فريقا كنديا طبيا متخصصا بأورام وسرطان الثدي من جامعة الأميرة مارجريت.

وقال مدير المركز الدكتور أحمد عبدالوهاب العوضي لـ«كونا» ان زيارة هذا الفريق تأتي في اطار الاتفاقية بين وزارة الصحة الكويتية والشبكة الصحية الجامعية بتورنتو في كندا.

وأوضح العوضي ان الفريق يتكون من 20 شخصا في جميع التخصصات من أطباء سرطان علاج كيماوي واشعاعي وجراحي سرطان ثدي وتجميل وتخدير وفنيين وممرضين وصيادلة واختصاصيي تغذية.

وقال ان هذه الزيارة تأتي لتحسين وارتقاء الخدمات المقدمة لمريضات سرطان الثدي حيث انه الأكثر انتشارا لدى النساء في الكويت وذلك بالتعاون والعمل مع الأطباء في المركز وخصوصا الكويتيين منهم.

أكد أن الإنجاز يسجل لأعضاء هيئة التدريس

حيدر: ديوان الخدمة المدنية قضى بمساواة الساعات الزائدة للمعاهد الفنية بالتطبيقي

علي حيدر

صرح عضو الهيئة الإدارية في رابطة أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون المسرحية، د. علي حيدر بأن ديوان الخدمة المدنية، قضى بأحقية أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد الفنية «مسرح - موسيقى» في صرف بدل الساعات للدروس الزائدة عن النصاب وفقا للربط المالي المقرر لوزارة التعليم العالي، بصورة مطابقة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، مبينا أن الديون وجه وزارة التعليم العالي لتنفيذ القرار.

وكشف حيدر بأن هذا الإنجاز يسجل لرابطة أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون المسرحية التي أخذت على نفسها تعهدا بأن تبني في يد مدافعة عن حقوق أعضاء هيئة التدريس، وبالبد الأخرى تصحيح مسار المعهد ليكون مؤسسة أكاديمية رصينة توازي عطاء المؤسسات الجامعية الجادة.

وترجع وقائع القضية بحسب حيدر، إلى قيام الرابطة بتكليف الدكتور حيدر وزميلته الدكتورة سكينة مراد، للعمل على استعادة حقوق أعضاء هيئة التدريس، حيث كللت مساعيهما بصدور القرار القاضي باستحقاق عضو هيئة التدريس على بدل مماثل لبدل أعضاء هيئة تدريس الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، والذي يقدر بـ 1000 دينار عن الساعة الزائدة.

وكشف د. حيدر أن رابطة أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون المسرحية حرصت على إيضاح أن العمل بهذا القرار يجب أن يكون بأثر رجعي، وهو ما تحقق بفضل عدالة الأخوة في ديوان الخدمة المدنية، الذي قضوا بأن يتم الصرف، اعتبارا من العام الدراسي 2011-2012، بأثر رجعي.

وذكر حيدر: الرابطة سبق وأن التقت بجميع الجهات ذات الصلة بهذا الاستحقاق، لإيجاد حل منصف للهيئة التدريسية بالمعاهد الفنية «مسرح - موسيقى» بما يحفظ لهم مكانتهم العلمية والأدبية ومساواتهم بزملائهم في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وأضاف أن هذه المسألة الهامة سبق وأن نوقشت في الجمعية العمومية لرابطة أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون المسرحية، وقد وعدت الهيئة الإدارية بحلها، حتى تكلل هذا الإنجاز.

وأكد حيدر أن أعضاء هيئة التدريس، سبق وأن عبروا عن الاستياء تجاه معاملتهم وكأنهم في درجة أقل من زملائهم بالمؤسسات المناظرة لهم، ولكن الرابطة بجهود أبنائها المخلصين أعادت لهم حقهم المرجو، وذكر أن رابطة المسرح ستواصل جهودها نحو الحفاظ على مكانتهم الأدبية ووضعهم الاجتماعي وتقدير الدور الكبير الذي يقومون به للارتقاء بالعملية التعليمية.

وأكد حيدر في ختام التصريح، دعم رابطة أعضاء هيئة تدريس المعهد العالي للفنون المسرحية الدائم لمطالب أعضاء هيئة التدريس بضرورة المساواة بين أعضاء هيئة تدريس المؤسسات الأكاديمية، وسيتم دوما العمل بجد وإرسال مخاطبات موثقة للمساواة بين أعضاء هيئة التدريس على مستوى أي امتياز أو حقوق بالمستقبل، منوها بأهمية ومكانة ودور أساتذة المعاهد الفنية «مسرح - موسيقى» في المجتمع وأنهم متساوون مع زملائهم في كافة الحقوق والواجبات، مؤكدا ان المعاهد الفنية لا تقل أهمية عن أي مؤسسة أكاديمية أخرى، شاكرا ديوان الخدمة المدنية، على صدور القرار الحاسم والنهائي بشأن الساعات الزائدة، وقبل بدل الحافز، والذي يحقق مطالب أساتذة المعاهد الفنية «مسرح - موسيقى» بالمساواة الكاملة مع المؤسسات النظيرة، منوها بجهود رابطة المعهد العالي للفنون المسرحية على هذا الصعيد.